الإشمام عند القراء
بين نصوص القدماء
وتطبيقات المحدثين

الدكتور

سيد أحمد محمد دراز

أستاذ مساعد بقسم القراءات

بكلية أصول الدين جامعة أم القرى بمكة المكرمة

مُقَدِّمَة:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾ [الكهف:١] والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من قام بأداء القرآن وتعليمه وتبليغه، وعلى آله وأصحابه الذين تلقوا القرآن غضا طريا كما أنزل، وعلى أتباعه الذي أخذوا القرآن على خير القرون فحافظوا عليه ونشروه في ربوع الدنيا تصديقا بقول الصادق المصدوق: ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))[1] فنشروا الخير بين العباد واتصلت الأرض بالسماء فحققوا كلام الله فيهم ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وبعد:-

فلما أمر الله بترتيل القرآن وتجويده بقوله: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل:٤] قام العلماء بتنفيذ هذا الأمر فرتّلوه كما تعلموه وعلّموا غيرهم كذلك، ثم وضعوا الضوابط التي تحكم هذا الأداء خشية الانحراف عن الأداء السديد. وكان من فضل الله علينا أن وصلنا ما دونوه من الأحكام التي تصف الأداء وصفا دقيقا. وقد قام بعض العلماء الأثبات بالأداء السليم مع رعاية الأحكام وعدم الخروج عنها، فجمعوا بذلك بين الرواية والدراية. وكان من فضل الله عليهم أن يشتهر أمرهم، وأن يذيع صيتهم، وذلك لحرصهم على توصيل الحق والصواب إلى عباد الله، وعدم سكوتهم عن الخطأ دفاعا عن كتاب الله

---

(١) البخاري ٤/١٩١٩ .

الذي هو دين الأمة. وذلك من باب ((الدين النصيحة))[١]. ثم قام من بعد هؤلاء قوم يعلّمون القرآن وكل منهم يتكلم بمبلغ علمه واجتهاده، فحدث بعض الخلاف، ومن هذا ما جاء في مسألة الإشمام من الخلاف بين القدماء في تعريفه ،وبين المحدثين في تطبيق بعض انواعه. فأردت أن أبين ما قاله سلفنا في هذه المسألة، وأظهر الحقيقة لذي عينين. ونظرا إلى أن مسألة الإشمام هذه مسألة أدائية دقيقة ،وإلى أن الأداء (النطق)يؤخذ عن أهله أصلا، ليمكن محاكاتهم فيه، وإلى أن هؤلاء اختلفوا في الأداء ،لكنهم وصفوه، فإن السبيل العلمي أن ندرس ما قالوه، لنصل إلى تحرير الأداء الصحيح للإشمام. ومن هنا فإني سأقدم ما ذكره الأئمة عن الإشمام بنصوص كلامهم– مجتزئاً بتوضيح ما غمض، لنتفهم مرادهم ثم نستخلص منه الصورة الصحيحة للإشمام استخلاصاً علميّاً. فأسأل الله عزوجل أن يحفظنا من الزلل، وأن يعصمنا من الضلال، وأن يلهمنا رشدنا، بفضله ومنّه وجوده وكرمه. إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) البخاري ٣١/١ . مسلم ٧٤/١ .

خطة البحث

(١) ملاحظتان تمهيديتان على الإشمام من خلال النظر ودراسة البحث .

(٢) تعريف الإشمام لغة .

(٣) أنواع الإشمام .

(٤) الكلام عن كل نوع بالتفصيل .

(٥) دور الإشمام في الصوت والتجويد والقراءات .

(٦) خلاصة البحث .

ملاحظتان تمهيديتان

(١) لوحظ من خلال النظر ودراسة موضوع البحث أنه يوجد خلاف بين البصريين والكوفيين في الظاهرة المقصودة بتسمية الإشمام. فإن جمهور البصريين يقصدون به الإشارة بالفم إلى الضمة في باب الوقف وما شابهه، وكذلك يطلقون نفس المصطلح على باقي أنواع الإشمام التي ستأتي كما جاء في النشر[١]. في حين أن الكوفيين يطلقون هذا المصطلح على صوت الحركة المختلَس الذي يصاحب الحرف الموقوف عليه وهو ما يسميه البصريون روما كما في النشر[٢].

وفي مثل هذا الخلاف يكون الاحتكام إلى اللغة هو السبيل الأمثل لتدقيق اختيار المصطلح. وهنا نجد أن حقيقة معنى الإشمام في اللغة:

---

(١) النشر في القراءات العشر ٤٦٤ باب الوقف على آخر الكلم .

(٢) النشر في القراءات العشر ٤٦٤ باب الوقف على آخر الكلم .

إدخال شئ في أثناء شئ، كإدخال الهواء في الأنف في (شممت الطيب)، وهو ما عبروا عنه بالخَلْط والشّوْب ، لأن الهواء يخالط الأنف أي يمر في أثنائه، في حين أن حقيقة الروم في اللغة هو إرادة الشئ وطلبه. فإذا عدنا إلى الظاهرة وجدنا أن نطق كلمة ﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة:١٤] ونحوها بجهر الصوت وهو أحد أنواع الظاهرة،ونطق كلمة ﴿قِيلَ﴾ [البقرة:١١] ونحوها وهو نوع آخر من أنواع الظاهرة بخلط الكسر بضم، هذان يتحقق فيهما الإشمام بمعناه اللغوي تماماً. ولذا رأيت أن يُغلّب مصطلح الإشمام على هذا الباب لمناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي في أهم تطبيقين لـــه، كما أن النوعين الآخرين وهما مقارنة الإشارة بالشفتين ضما للحرف دون صوت عند كلمة ﴿تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف:١١] وغيرها وما في باب الإدغام الكبير لأبي عمرو كما سيأتي، وكذلك الوقف على أواخر الكلمات المضمومة بالإشارة بالشفتين بعد سكون الحرف الأخير دون صوت = يمكن أن يعبر عنهما بالإشمام، لأن فيهما نوعا من إدخال الإشارة بالشفة على الحرف الساكن أو ما هو كالساكن. وأيا كان فقد غلّبنا مصطلح الإشمام هنا .

وأما الروم[1] الذي هو الإتيان ببعض الحركة فهو أنسب لمصطلح بالاختلاس، ولا دخل له بالإشمام. ولذلك قال ابن الجزري في النشر

---

(١) تعريف الروم لغة:

جاء في لسان العرب ((رام الشيءَ يَرومُهُ رَوْماً ومَراماً طلبه ومنه رَوْمُ الحركـــة في الوقف على المرفوع والمجرور)) . لسان العرب مادة (روم) ٢٥٨/١٢ .

قال الجوهري في الصحاح ((رَوْمُ الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مُخْتَلَسَةٌ مُخْتفاةٌ لضرب من التخفيف. وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بِزِنَةِ الحركـــة وإن كانت مُخْتلَسة مثل همزة بين بين)) . الصحاح للجوهري مادة (روم) . ==

((والروم عندهم[1] بعض حركة. وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر، لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس.))[2].

ولذلك فإننا سنعالج ظاهرة الإشمام بحول الله تعالى بناء على مراد البصريين بالمصطلحين لكن نلفت إلى تداخل الظاهرتين فى كلام بعض المتقدمين- كما سنرى .

(٢) لوحظ أن الإشمام له صور أربع ،ولكن كثيرا من الذين تحدثوا عنه يخصون إحدى الصور وهي الإشمام الوقفي ،وكأن الإشمام مقصور عليها. وهنا سنعالج صور الإشمام كلها. والله المستعان .

== تعريف الروم اصطلاحاً:

قال الداني في التيسير ((فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه)) . التيسير فى القراءات السبع ٥١ .

وقال الحموي في كتابه القواعد والإشارات في أصول القراءات ((الروم وهو إذهاب أكثر الحركة وإبقاء جزء منها حال الوقف. وفائدته الإعلام بأصل الحركة ليرتفع جهالة السامع)) . القواعد والإشارات في أصول القراءات ٥١ .

وقال المالقي في الدر النثير (((وأما الرَّوْم) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة)). الدر النثير ٥٧٨. والروم عند النحاة عبارة عن ((النطق بالحركة بصوت خفي)). ينظر فتح الوصيد ٥١٨/٢ وإبراز المعاني ٢٦٧ .

وقد تعرضت لتعريف الروم لأن البحث يقتضي الكلام عنه لملازمته للإشمام .

(١) مخطوط النشر ونسخة المغاربة منه (عند بعض) .

(٢) النشر في القراءات العشر ٨٣٧ .

تعريف الإشمام:

أسلفت أن معنى الإشمام في اللغة هو (إدخال شئ في أثناء شئ) أخذا من قوله: ((وأَشَمَّه الشئ جعله يَشُمُّه..... وأَشْمَمْتُ فلاناً الطيب فَشَمَّهُ واشْتَمَّهُ بمعنى))[1]. أى إدخال رائحة الشيء فى الأنف جذباً .

أما في الاصطلاح فمن الطبيعي ان يختلف المعنى الاصطلااحي حسب الظاهرة المقصودة.

أنواع الإشمام

قال الإمام أبو شامة في كتابه إبراز المعاني: ((والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة:

أحدها: خلط حرف بحرف كما في ﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة:١٤] وما يأتي في ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء:٨٧] و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢] ،

والثاني: خلط حركة بأخرى كما يأتي في ﴿قِيلَ﴾ [البقرة:١١] و﴿غِيضَ﴾ [هود:٤٤] وأشباههما ،

والثالث: إخفاء الحركة فيكون بين الإسكان والتحريك كما يأتي في ﴿تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١]، على ظاهر عبارة صاحب التيسير،

والرابع: ضم الشفتين بعد سكون الحرف، وهو الذي يأتي في باب الوقف وفي باب وقف حمزة وهشام، وآخر باب الإدغام على ما

---

(١) لسان العرب مادة (شمم) ٣٢٥/١٢ .

سنبين ذلك ونوضح ما فيه من الإشكالات إن شاء الله)) [١].

انتهى المراد من كلام أبي شامة .

وسأتكلم عن كل من هذه الأنواع ..... بادئاً بالإشمام الوقفى، ثم إخفاء الحركة (باب تأمنا)، ثم خلط الحرفين (باب أَصْدَق) ثم خلط الحركتين (باب قيل) والله المستعان.

أولاً الإشمام (الوقفي)[٢]

الأكثر فى هيئة الوقف على كلمة متحركة الآخر هو إسكان آخرها أى قطع حركته. وتجوز فى هذه الحالة وجوه أخرى منها الإشمام[٣].

المعنى الاصطلاحي للإشمام الوقفي.

قال الخليل في العين ((والإِشْمام: أنْ تُشِمَّ الحرفَ السّاكن حرفًا كقولك في الضَّمَّة:(هذا العَمَل) وتَسْكُت فتجد في فيك إشمامًا (أى للاّم الأخيرة فى كلمة العمل) لم يَبْلُغْ أن يكونَ واواً ولا تحريكا يُعْتَدّ به ولكنْ شمّة من ضَمَّةٍ خفيفة [إشارة إلى رفع كلمة العمل] ويجوز ذلك في الكَسْر والفتح أيضاً وأشممتُ فلاناً الطيبَ)) [٤].

فمن كلام الخليل هذا يمكن أن يقال إن الإشمام الوقفى هو أن يشار بهيئة الشفتين إلى حركة الضم بعد الوقف بالسكون، إذا كانت

---

(١) إبراز المعاني ١٠٥ عند شرح البيت (١٠٩) .

(٢) هذا اصطلاح وضعته لبيان نوع الإشمام ولا يوجد في كتب القراءات .

(٣) ينظر شرح الشافية ٢/ ٢٧٢ .

(٤) العين للخليل (شمم) ٦/٢٢٤ .

الحركة المستحَقّة لآخر الكلمة الموقوف عليها هي الضم. كما مثل الخليل. لكننا نلحظ أنه ذكر الكسر والفتح أيضاً. وهذا خلاف ما استقر الأمر عليه فى الإشمام الوقفى من قصره على حالة الضم.

أقوال أخرى لبعض علماء اللغة:

(١) قال سيبويه في الكتاب ذاكرا أنواع ما يجري على آخر الكلمة الموقوف عليها، ومبيّنًا السبب في قصر الإشمام الوقفي على ما حركة آخره الضم دون الفتح والكسر ((وأما ما كان في موضع نصب أو جر، (أ)فإنك تروم فيه الحركة ، (ب) وتضاعف، (جـ) وتفعل به ما تفعل بالمجزوم على كل حال (يعنى تقف بالسكون)، وهو أكثر في كلامهم. فأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا [يعني الإشمام الوقفى] في الرفع، لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك. وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت: هذا معن: (ووقفت) فأشممت، كان عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشمم. فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت، ثم تضم شفتيك. ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء، فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام)) [(١)].

(٢) وقال الرضي في شرح شافية ابن الحاجب ((الإشمام: تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التى تعرض عند التلفظ بتلك الحركة، بلا حركة ظاهرة ولا خفية ،وعلامته [أي في الكتابة]

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٧١/٤ ، ١٧٢ .

نقطة بين يدى الحرف، لأنه أضعف من الروم، إذ لا يُنْطَق فيه بشئ من الحركة – بخلاف الروم. والنقطة أقل من الخط. وعزا بعضهم الى الكوفيين تجويز الاشمام في المجرور والمكسور أيضاً. والظاهر أنه وهم. فلم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم، لأن آلة الضمة الشفة وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة أى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها للناظر بالصورة التى يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ، ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها. والشفتان بارزتان لعينه فيدرك نظره ضمهما. وأما الكسرة فهى جزء الياء التى مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التى مخرجها الحلق، وهما محجوبان بالشفتين والسن فلا يمكن المخاطب إدراك هيئة المخرجين للحركتين)) [١]. وكلام الرضى هذا يكاد يكون شرحاً لكلام سيبويه الذى ذكرناه قبله .

أقوال بعض أئمة القراء عن الإشمام الوقفى:

* قال الداني (ت٤٤٤هـ) في التيسير ((وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا. ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة)) [٢].
* وقال ابن أبي الرضا الحموي (ت٧٩١ هـ) في كتابه القواعد والإشارات ((الإشمام، وهو ضم الشفتين عند الوقف من غير صوت دليلا على ضم الموقوف عليه ومن ثم اختص بالمضموم والمرفوع،

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢/٢٧٥ .

(٢) التيسير فى القراءات السبع ٥١ .

والروم يستعمل فيهما وفي الكسر والجر، ولم يستعمل في الفتح، ولا في النصب، خلافا لمن شذ به من أهل الأداء.)) [١].

* ابن الجزرى يفصل الكلام فى الإشمام الوقفى:

وقال ابن الجزري في النشر ((وأما الإشمام) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت وقال بعضهم: ((أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا لفظت بالضمة)) [٢]. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف[٣]. وهذا مما لا يختلف فيه (نعم) حكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً والروم إشماماً؛ قال مكي: ((وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض)) قال ((وأراه يريد به الروم لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً وما سميناه إشماماً روماً))[٤]. وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح ((أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض حركة. والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به)) قال: ((والأول هو المشهور عند أهل العربية)) [٥] انتهى. ولا مشاحة في التسمية إذا عُرِفَت الحقائق. وأما قول الجوهري في الصحاح: ((إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة

---

(١) القواعد والإشارات في أصول القرءات ٥ .

(٢) ينظر إبراز المعاني ٢٦٨ ونسبه إلى شيخه السخاوي.

(٣) ينظر الكشف لمكي ١٢٢/١ وجامع البيان للداني ٣٨٤ .

(٤) ينظر التبصرة لمكي ١٠٧ .

(٥) ينظر الموضح في القراءات ٢١٦/١ .

لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن))[١] انتهى؛ فهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام وفي محله فلم يوافق مذهباً من المذهبين. وقد ورد النص في الوقف بإشاريّ الروم والإشمام عن أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف بإجماع أهل النقل، واختلف في ذلك عن عاصم. فرواه عنه نصّا الحافظ أبو عمرو الداني وغيره[٢]. وكذلك حكاه عنه ابن شيطا من أئمة العراقيين. وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصّا عن أصحابه عن أبي جعفر[٣]. وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص، إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة في مواضع معروفة.))[٤].

* الشيخ زكريا الأنصار:

قال الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ((الباب السابع في الوقف على آخر الكلمة المتحركة منونة وغير منونة)) الوقف عليها يكون بالسكون وهو الأصل سواء تحركت بضمة أو بكسرة أو بفتحة، وبالإشمام إن تحركت بضمة وهو ضم الشفتين بعد السكون، وبالروم إن تحركت بضمة أو كسرة ،وهو اختلاس الضمة أو الكسرة وانتزاعها إلى محل الواو أو الياء. ويفارق الإشمام بأنه يدركه البصير والأعمى والإشمام لا يدركه إلا

---

(١) ينظر الصحاح للجوهري (شمم) ٣٦٩/١ .

(٢) ينظر جامع البيان للداني ٣٨١ .

(٣) ينظر الإرشاد لأبي العز ١٧٥ .

(٤) النشر في القراءات العشر ٢/ ١٢٢– ١٢٣ .

البصير. واختص به الضم لإمكان الإشارة إلى محله بخلافها إلى محل الكسر والفتح)) [١].

(أ) من خلال النصوص السابقة يتبين الآتي :

(١) أن الإشمام الوقفي عبارة عن الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها – من غير تصويت .

(٢) أنه يكون في الحرف المضموم عند القراء خلافا لبعض أهل اللغة الذين جعلوه في الحركات الثلاث.

(٣) أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع، لأنه عندهم بعض حركة. والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به .

(٤) أن الروم هو جزء حركة وأنه يسمع .

****

فهذا الصنف من الإشمام متفق عليه لأنه في الوقف وهو عند علماء اللغة وجميع القراء فهو من أبواب العموم. بخلاف الأصناف الثلاثة الآتية فإنها تدور حول اختلاف القراءات أو الأوجه المختلفة عند الرواة فهي من أبواب الخصوص .

الغرض من الوقف بالإشمام:

قال سيبويه في الكتاب ((فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال (أى المبنى على السكون) . وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٨ .

أبدا إلا عند حرف ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنه وافقه في هذا الموضع وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعْلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال وذاك أراد الذين أشموا، إلا أن هذا أشد توكيداً))[١]

وقال المالقي ت ٧٠٥ هـ في الدر النثير وهو يتكلم عن فائدة الإشارة بالروم والإشمام ((لما في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه [ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها][٢]. وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالروم والإشمام إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته. أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام لأنه غير محتاج إلى أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع. فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل. وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب فيقره أو أخطأ فيعلمه. قال العبد [المالقي يعني نفسه] وكثيرا ما يعرض لي مع المتعلم في مواضع من

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٦٨/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من النشر للتوضيح.

القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ينبه على وصلها[١]كقوله تعالى ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف]، و﴿ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص] [٢] فيقف القارئ ﴿ عَلِيمٌ﴾ [يوسف] و﴿فَقِيرٌ ﴾ [القصص] على عادته فأشعر بأنه لا يحسن الوصل فآمره بوصلها فيقرأ ﴿عَلِيمٌ﴾ [يوسف] و﴿فَقِيرٌ ﴾ [القصص] بالخفض.....)) [٣].

ولذلك قال ابن الجزري في النشر ((وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة. وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به وذلك حسن لطيف والله أعلم)) [٤].

فالغرض من الإشمام الوقفى هو بيان أن حركة الكلمة الموقوف عليها في حال الوصل هي الضم، وذلك يفهم بقرب من كلام الخليل الذي أسلفناه، وهو صريح في كلام الرضي، وفي كلام الداني إنه إيماء إلى الحركة ،وفي كلام ابن أبي الرضا الحموي والمالقى، وابن الجزري .

هل يؤثر الإشمام في سكون الوقف :

إن مراجعة ما ذكرناه من أقوال الأئمة هنا، وبخاصة تأكيدهم أن الإشمام لا يُسمع ولا صوت له، وأ،ه يلحظه البصير لا الأعمى. كل هذا يؤكد أن الإشمام كالسكون .

---

(١) أبدل ابن الجزري العبارة الآتية بقوله (وكثيرا ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى.....) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٨٣٦/٢ .

(٢) أضاف ابن الجزري هنا (فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤون)

(٣) الدر النثير ٥٨١ ، ٥٨٢.

(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٨٣٦/٢ باب الوقف على أواخر الكلم .

جاء في لسان العرب ((والإِشْمامُ رَوْمُ الحَرْفِ الساكن بحركة خفية لا يُعتدّ بها ولا تَكْسِرُ..... وإِشْمامُ الحَرْف أَن تُشِمَّه الضمةَ أَو الكسرةَ . وهو أَقل من رَوْمِ الحركة، لأَنه لا يُسمع ،وإِنما يتبين بحركة الشفة قال: ولا يُعتدّ بها حركة لضعفها ،والحرف الذي فيه الإِشمام ساكن أَو كالساكن))[1].

من خلال ما سبق من الكلام عن الإشمام يظهر أن الحرف الذي عليه الإشمام هو ساكن أو كالساكن .

الصنف الثاني وهو (الإشمام الإدغامي)[2] (باب تأمنا)

وهو كالسابق إلا أنه يكون عند وصل الكلام بالإشارة إلى حركة الضمة دون صوت أثناء النطق بالحرف. أي هو يكون بمقارنة الإشارة للحرف الساكن. وهذا النوع يكثر في الإدغام الكبير، وذلك لأن الإدغام الكبير عارض كالوقف . كما أنه يأتي في كلمات خاصة مثل ﴿تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١] بالإشارة بالإشمام على النون الساكنة، وكذلك كلمة ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف:٢] لشعبة بالإشارة بالإشمام على الدال الساكنة، وكذلك كلمة ﴿لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ﴾ [البقرة:٣٤] لأبي جعفر بالإشارة بالإشمام على التاء المكسورة.

ولذلك قال الزجاج ((وأكثر ما يجئ الإشمام والروم في إدغام أبي عمرو، فإنه أدغم المضموم أو المكسور فيما بعده . وقد وقع الإجماع على إشمام حرف مضموم مدغم فيما بعده، وهو ﴿قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١] والقراء مجمعون على إشمام الضمة في

---

(١) لسان العرب مادة (شمم) ٣٢٥/١٢ .

(٢) هذا اصطلاح وضعته لبيان نوع الإشمام ولا يوجد في كتب القراءات .

النون الأولى من﴿تَأْمَنَّا﴾، ولم يختلفوا فيه إلا في رواية شذت عن نافع))[١].

وقال أبو علي وجه الإشمام أن الحرف المدغم (هو) بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه –إذا كان مرفوعاً في الإدراج– أشموا النون المدغمة في ﴿تَأْمَنَّا﴾. وقد يجوز ذلك في وجه آخر في العربية وهو أن يبين ولا تدغم، ولكنك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو ألا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاساً . وجاز الإدغام والبيان جميعاً، لأن الحرفين ليسا يلزمانه، فلما لم يلزما صارا بمنزلة (اقتتلوا) في جواز البيان فيه والإدغام جميعاً))[٢] ثم قال الزجاج ((فمما جاء فيه الإشمام عن أبي عمرو في سورة البقرة ينقسم إلى قسمين مضموم، ومرفوع فالحروف المضمومة ثمانية قوله ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة:٣٠]))[٣] ثم أكمل الكلام عن باقي الأمثلة.

ولذلك قال ابن الجزري في النشر ((اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه وعن شجاع ((أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك إذا كان مرفوعاً أو مجروراً أشار إلى حركته))[٤]. [٥].

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٢٣ .

(٢) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٢٣ .

(٤) ينظر جامع البيان للداني ١٨٢ .

(٥) النشر في القراءات العشر ٢٩٦/١ .

* ومما جاء من هذه الصورة في كلام العرب:

قول ابن جني في سر صناعة الإعراب تعقيبا على كلام سيبويه عند كلامه على إشمام المجزوم بالاستفهام ضما عندما قال: ((وقال الراجز:

(متى أنام لا يؤرقني الكرى ... ليلاً ولا أسمع أجراس المطى).

كأنّه قال: إن يكن منِّى نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرقني الكرىُّ، كأنَّه لم يعدّ نومه في هذه الحال نوماً. وقد سمعنا من العرب من يشمُّه [أي يشم القاف في كلمة يؤرقني] الرَّفع،كأنه يقول: متى أنام غير مؤرق.))[١] فقال ابن جني: ((وهذا يدلك من مذهب العرب على أن الإشمام يقرب من السكون وأنه دون روم الحركة))[٢].

(أ) الصنف الثالث: وهو (خلط الحرفين)[٣]

وهو الذي أشار إليه أبو شامة بقوله ((خلط حرف بحرف كما في ﴿الصِّرَاطَ﴾)) أي إشمام (الصاد) صوت (الزاي). وأنا أفضل التعبير عنه بـــ(الصاد المجهورة) نظرا لإعمال الوترين الصوتيين أثناء النطق بها، ولأنها جاورت حرفا مجهورا وهو (الزاي) فأدخلوا جهر (الزاي) على حرف (الصاد). وكذلك مجاورة الصاد الساكنة للدال في مثل ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء:٨٧، ١٢٢]، و﴿تَصْدِيقَ﴾ [يونس:٣٧،يوسف:١١١]، ﴿يُصَدِّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٧،٤٦]، و﴿فَاصْدَعْ﴾ [الحجر:٩٤]، و﴿قَصْدُ﴾ [النحل:٩]، و﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص:٢٣،الزلزلة:٦] لحمزة وغيره فجهروا حرف الصاد، وكذلك مجاورة

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٩٥ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٥٩ .

(٣) هذا اصطلاح وضعته لبيان نوع الإشمام ولا يوجد في كتب القراءات .

الصاد للياء في مثل ﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور] هنا،و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية] لحمزة وغيره فجهروا حرف الصاد .

ومن هذا يتبين أنه خلط صوت حرف بصوت حرف آخر ،ولا دخل للحركة ولا إعمال للعضو وهو الشفتين فيه . ومثل هذا النوع تسميته بالإشمام هو من قبيل الحقيقة . لأن الأصل في الإشمام هو إدخال شيء في أثناء شيء كما سبق .

والغرض من هذا الإشمام تخفيفى أى تخفيف الأداء. وتسمى الظاهرة تقريب الحرف من الحرف [١].

الصنف الرابع من الإشمام: وهو خلط حركة بأخرى [٢]

وهو الذي عبر عنه أبو شامة بقوله ((خلط حركة بأخرى كما يأتي في ﴿قِيلَ﴾)) فهو الذي جاء فيه خلاف بين تطبيقات المحدثين وغالب نصوص القدماء، لأن المحدثين يجعلون الإشارة بالضمة على الحرف الأول وهو (القاف) من كلمة ﴿قِيلَ﴾ ثم يأتون بـــ(ياء) خالصة. وأما غالب القدماء فكانوا يجعلون الإشمام على (القاف) و (الياء) معاً، ويشبهون ذلك بالإمالة. فكما أن الإمالة تكون في الحرف الممال و(الألف) التي بعده، كذلك يكون الإشمام هنا .

وسوف أذكر الرأيين ثم أذكر نصوص العلماء التي جاءت مع كل رأي .

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/ ١٤٤ (الكلام عن قولهم "لم يحرم من فُزْدَ له".

(٢) هذه اصطلاح التسمية مأخوذة من كلام أبى شامة، وأفضل تسمية هذا إشمام الإثارة والصوت .

الرأي الأول رأي غالب القدماء هو رأي من قال بأن الإشمام هو بحركة مركبة من الضم والكسر على فاء الكلمة والحرف الذي يليه. وقد عبر عنه الحافظ أبو عمرو الداني بأنّ حقيقته (أن تنحو بالكسرة نحو الضمة قليلاً وبالياء نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها). كما نقل عنه الفاسي في شرح الطيبة وسيأتي نصه .

نصوص العلماء القائلين بهذا الرأي واعتراض بعضهم على غيره .

قال سيبويه في الكتاب ((وبعض العرب يقول: (خيف) و(بيع) و(قيل)، فيشم إرادة أن يبين أنها فُعِلَ)) [(١)]. ثم قال ((وأما من ضم بإشمامٍ إذا قال (فُعِلَ) فإنه يقول: (قد بُعنا) و(قد رُعنا) و(قد زُدت) [(٢)]. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لـــ(فُعِلَ))) [(٣)].

وقال مكي في الكشف ((اختلف القراء في إشمام الضم في أوائل ستة أفعال قد اعتلت عيناتها، و(نُقِلَتْ) حركتها (إلى) ما قبلها، فسكنت العينات، وقلبت ما فيه واو ياءات لانكسار ما قبلها ، وتلك الأفعال: ﴿سِيءَ﴾ [هود:٧٧، العنكبوت:٣٣]، و﴿سِيقَ﴾ [الزمر:٧١،٧٣]، و﴿حِيلَ﴾ [سبأ:٥٤]، و﴿جِيءَ﴾ [الزمر:٦٩ ،الفجر:٢٣]،و﴿قِيلَ﴾ [البقرة:١١]،و﴿غِيضَ﴾ [هود:٤٤]. فقرأ هشام والكسائي بإشمام الضمّ في أوائلها وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أوّل ﴿سِيءَ﴾)) ثمّ قال: ((الجواب : الإشارة إلى الضمّ في

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٣٤٢. وقد وضع على الخاء والباء والقاف رمز الإشمام .

(٢) هنا ضبطت الباء والراء والزاى– فى الكتاب – بالضم أعلاها وبالكسر تحتها.

(٣) الكتاب لسيبويه ٤/٣٤٣ .

هذه الأفعال تُسمع وتُرى في نفس الحرف الأول المكسور ومع ذلك الكسر إشارةٌ إلى الضمّ تخالطه،كما أنّ الحرف المتحرّك الممال الإمالة فيه تُسمعُ وتُرى في نفس الحرف الممال والممال. مفتوح، ومع ذلك الفتح إشارة إلى الكسر تخالطه لتقريب الألف التي من أجلها وقعت الإمالة إلى الياء ، وكذلك تقريب الألف الممالة إلى الياء في حالة الإمالة تُسمع وترى لأنّها ليست بحركة وليس الحرف الأول من هذه الأفعال بمضموم وإنّما هو مكسور يخالط كسرته شيء من الضم يُسمع. كما أنّ الحرف المفتوح الممال حكمه الفتح ويخالط فتحته شيء من الكسرة يسمع. فبالحرف الممال يشبّه هذه الإشارة إلى الضمّ في هذه الأفعال سيبويه وغيره . ألا ترى أنّ أوائل هذه الأفعال لو كانت مضمومة أو الضمّ أغلب عليها لانقلبت الياءات واوات. إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة. فلولا أنّ الحرف الأوّل مكسور ما ثبت لفظ الياء فيهنّ. ويدلّ على ذلك أنّ بعض العرب يترك أوائل هذه الأفعال على ضمته التي وجبت له وهو فعل ما لم يسّم فاعله، وإذا فعل ذلك أتى بالواو في جميعها فقال: (قُولَ)، (وحُولَ) ، (وسُوقَ) [1] ونحوه))[2].

وقال الداني في جامع البيان ((وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيراً دلالةً على الضمّ الخالص قبل أن تعلّ، كما ينحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلاً إذا أراد ذلك ليدلّ على أنّ الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء أو لتقرب بذلك

---

(١) أي في كلمات (قال) و(حال) و(ساق) .

(٢) الكشف لمكي ٢٢٩/١.

من كسرة وليتها. وما عدا ذلك في حقيقته فباطل . والعبارة عن ذلك بالرفع والضمّ كالعبارة عن الإمالة:بالكسرة والإمالة والإضجاع وهي مجازٌ واتساعٌ)) [١] .

فهذا تصريح من الإمامين مكى والدانى بأن الإشمام كالإمالة. وهذا يعني أن (الياء) أيضا مشمة، لأن (الألف) في الإمالة تمال مع الحرف السابق لها . وهذا هو الصواب. وقد صرح بذلك فى غير هذا الموضع .

قال ابن الباذش في الإقناع ((وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن ينتحى بكسر أوائلها انتحاء يسيرا نحو الضمة دلالة على أن أصلها (فُعِل) كما ينتحى بألف (رمى) نحو الياء دلالة على أن أنها منقلبة منها. فهو مسموع كالإمالة – بخلاف الحرف الموقوف عليه))[٢]. ويفهم من تشبيه ابن الباذش الإشمام بالإمالة فى (رمى) أن إشمام الضم يشمل الحرف الأول والياء التى تليه، لأن الإمالة تكون في الميم والألف التي تليها.

وقال السخاوي في فتح الوصيد: ((وحقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة (فاء) الفعل نحو الضمة فتمال كسرة (فاء) الفعل وتميل (الياء) الساكنة بعدها نحو (الواو) قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. وإنما قيل لذلك إمالة لأنه قد دخله من الخلط والشوب ما دخل الإمالة ، كما سموا المبالغة في تفخيم ﴿الرِّبَا﴾ [البقرة:٢٧٥] و﴿الصَّلاةَ﴾ [البقرة:٣]

---

(١) جامع البيان للداني ٣٨٨ .

(٢) الإقناع لابن الباذش ٣٣٤ .

و﴿الزَّكَاةَ﴾ [البقرة:٤٣]، حتى نحوا به نحو (الواو) إمالة. وعلى هذه اللغة كتبوه بـــ(الواو) تنبيها على الإمالة ونحوها))[١].

الأئمة يناقشون الكيفيات المخالفة للرأى الأول:

أ- قال السخاوي في فتح الوصيد ((قال الحافظ أبو عمرو الداني رحمه الله:

[أ] وقد زعم بعض من يشار إليه بالمعرفة وهو بمعزل عنها وخال منها ، أن حقيقة الإشمام في هذا ، أن يكون إيماء بالشفتين إلى ضمة مقدرة مع كسر (فاء) الفعل كسرا خالصاً. قال وإن شئت أومأت بشفتيك قبل اللفظ بالحرف المشم الذي تومئ إلى حركته، وإن شئت بعده وإن شئت معه. قال أبو عمرو: وهذا كله باطل لا شك فيه من قِبَلِ أن الإيماء قبل اللفظ بالحرف المشم الذي تومئ إلى حركتة غير ممكن، إذ لم يحصل قبل ملفوظا به، فكيف تومئ إلى حركته وهو معدوم في النطق أيضا ؟ هذا مع تمكن الوقوف على ما قبله ،والابتداء به ، فيلزم أن يكون ابتداء المبتدئ بذلك إعمال العضو وتهيئته قبل النطق. ولم يسمع بهذا قط، ولا ورد في لغة ولا جاء في قراءة ولا يصح في قياس ولا يتحقق في نظر.

[ب] وأما الإيماء بعد اللفظ به مكسورا محضا فغير مستقيم. وكذلك الإيماء معه في تلك الحال لا يمكن، إذ لو كان ذلك لوجب أن يستعمل في النطق بذلك عضو اللسان للكسرة والشفتان للإشارة، ومحال أن يجتمعا معا على حرف واحد في حال تحريكه بحركة خالصة، إذ ليس في الفطرة إطاقة ذلك. وإنما حمل القائل على هذا القول القياسُ

---

(١) فتح الوصيد ٣/٦٢٤ .

منه على كيفية الإشمام عند الوقف على أواخر الكلم، إذ يؤتى به هناك بعد سكون الحرف والفراغ منه. وبين المكانين فُرقان غير مشكوك فيه على ما بينا.

[جـ] وزعم آخرون أن حقيقته أن يضم أوله ضما مشبعا ثم يؤتى بـ(الياء) الساكنة بعد تلك الضمة الخالصة. وهو باطل، لأن الضمة إذا أخلصت ومطط اللفظ بها، انقلبت (الياء) بعدها (واوا)، إذ لا يصح (ياء) بعد ضمة كما لا يصح (واو) بعد كسرة.

[د] وزعم قوم من أهل الأداء أن حقيقة الإشمام في ذلك أن تشم أوله ضما مختلسا وهذا أيضا باطل لأن ما يختلس من الحركات لا يتم الصوت به كـ(همزة) بين بين وغيرها لايقع أبدا أولا وذلك لقربه بالتضعيف والتوهين من الساكن المحض. وإنما دخل الوهم على هؤلاء وعلى قوم من جهلة النحاة من أجل العبارة عنه بالإشمام»[(١)] وقد لخص ذلك أبو شامة في إبراز المعاني[(٢)].

وقال السخاوي أيضا في فتح الوصيد «والعلماء يعبرون عن هذا [١]بالإشمام [٢]والروم [٣]والضم [٤]والإمالة. وإنما اختاروا من هذه الألفاظ الإشمام لأنها عبارة عامة النحويين وجماعة من القراء المتأخرين، وفي العبارة بها [أي الإشمام] تنبيه على أن أول الفعل لا يكسر كسرة خالصة. والذين سموه (روما) قالوا: هو روم في الحقيقة، وتسميته بالإشمام تجوز في العبارة. والذين سموه ضما –وهم عامة أئمة القراء– فإنما عبروا عنه بذلك كما عبروا عن الإمالة بالكسر تقريبا ومجازاً، لأن الممال فيه كسر وهذا فيه شيء من الضم. وأما الذين

---

(١) فتح الوصيد ٣/٦٢٤ .

(٢) ينظر إبراز المعاني لأبي شامة ٣٢١ .

عبروا عنه بالإمالة فلأن الحركة ليست بضمة محضة ولا كسرة خالصة كما أن الإمالة ليست بكسر محض ولا فتح خالص)) [١].

وقال الفاسي في شرحه على الشاطبية ((واختلفوا – أيضاً – في حقيقة اللفظ بذلك، فذهب الحافظ أبو عمرو الداني وغيره إلى أنّ حقيقته أن تنحو بالكسرة نحو الضمة قليلاً وبالياء نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. وذهب بعضهم أنّ حقيقة ذلك الإيماء بالشفتين إلى ضمة مقدرة مع إخلاص كسرة الفاء، قال وإن شئت أومأت قبل اللفظ بالفاء، وإن شئت بعده وإن شئت معه[٢]. وبالغ الحافظ أبو عمرو في إنكاره على قائل هذا القول ، وردّ عليه بأنّ الإيماء بحركة الفاء قبل النطق بالفاء غير مستقيم إذ لم يرد في اللغة ولا جاء ذلك في قراءة. وكذلك الإيماء مع اللفظ بالفاء وبعده غير مستقيم أيضاً لما فيه من إعمال اللسان في الاشتغال والشفتين بالانطباق والانضمام في حال واحدة وذلك متعذر أو كالمتعذر.وذهب بعضهم إلى أنّ حقيقة ذلك أن تضمّ الفاء ضماً مشبعاً ثمّ يؤتي بالياء الساكنة بعد تلك الضمة الخالصة. وهو باطل لأنّ الضمّة إذا أخلِصت انقلبت الياء بعدها واواً لا محالة. وذهب بعضهم أنّ حقيقة ذلك أن تشمّ الفاء ضماً مختلساً. وهو باطل أيضاً لأنّ ما يُختلس من الحركات كهمزة بين بين لا تقع أوّلاً لقربه من الساكن. فهذه أربعة أقوال أصحّها القول الأوّل))[٣] (يعنى ما نسبه الفاسى إلى الدانى فى أول هذه الفقرة).

---

(١) فتح الوصيد للسخاوي ٣/ ٦٢٣ .

(٢) هذا القول هو ما ذكرنا قبل أن السخاوى حكى مناقشة أبى عمرو الدانى له تفصيلا.

(٣) شرح الفاسي على الشاطبية .

وقد وصف مكي بن أبي طالب في كتابه مشكل إعراب القرآن من ضم الحرف الأول دون (الياء) بأنه شاذ فقال ((و﴿قِيلَ﴾ أصلها (قُولَ) على (فُعِلَ) ثم نقلت حركة الواو إلى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفيها لغات: من إشمام القاف الضم ،ومنهم من يضم على أصلها فتبقى الواو على حالها وكذلك قياس ما شابهه. وأجاز الأخفش ﴿قِيلَ﴾ بالياء وضم القاف وهذا شاذ لا قياس له. وكان ابن كيسان يسمي الإشمام إشارة وهو لا يسمع ،وكان يسمي الروم إشماما وهو يسمع بصوت خفي))[١].

قلت وقد أبان مكي –بهذا الذي ذكره– عن أول من تكلم عن الإشمام في الحرف الأول فقط وهو الأخفش (أي أبو الحسن : سعيد بن مسعدة المعروف : بالأخفش الأوسط المتوفى : سنة إحدى وعشرين ومائتين – ٢٢١ هـ) حيث قال في كتابه معاني القرآن .

قال الأخفش ((أما قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة:١١] [١]فمنهم من يضم أوله لأنه في معنى (فُعِلَ) فيريد أن يترك أوله مضموما ليدل على معناه، [٢]ومنهم من يكسره لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم. والكسر القياس. [٣] ومنهم من يقول في الكلام: (قد قُولَ له) و (قد بُوع المتاع) إذا أراد (قَدْ بِيع) و﴿قِيلَ﴾ جعلها واوا حين ضم ما قبلها، لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم. [٤]ومنهم من يروم[٢] الضم في (قُيل) مثل رومهم الكسر في (رِدَّ) لغةٌ

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٨٧/١ .

(٢) يلحظ أن الأخفش استعمل مصطلح الروم تعبيرا عن الظاهرة التي اتفقنا على التعبير عنها بالإشمام تبعا لغالب البصريين .

لبعض العرب أن يقولوا (رِدَّ) فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين. [٥] وبعضهم لا يكسر الراء ولكنه يشمها الكسر كما يروم في (قيل) الضم. وقال الفرزدق:

(وما حِلَّ من جهل حُبا حُلَمائِنا ..... ولا قائل المعروفِ فينا يُعَنَّفُ)

سمعناه ممن ينشده من العرب هكذا.))[1]اهـ.

فالقول الأول رأي يحكيه الأخفش مع غيره من كلام العرب ولكنه لا ينفي غيره كما فعل الجعبرى وأتباعه وهو ما سيأتي الكلام عنه .

****

هذا ولم يبين ابن الجزري في كتابه النشر حقيقة هذا الإشمام ، والذي عرفه أهل مصر وتلقوه هو الإشمام في الحرف الأول فقط دون المساس بـ(الياء) . ولكن عبارات السابقين تختلف عن هذا المفهوم .

عود إلى بيان الكيفية الصحيحة للإشمام فى باب قبل مع المقارنة بغيرها:

قال صاحب الدر النثير: ((واعلم أن حقيقة هذا الإشمام [١]أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة (القاف) من ﴿قِيلَ﴾ [البقرة:١١] و(الغين) من﴿غِيضَ﴾ [هود:٤٤] و(الجيم) من﴿جِيءَ﴾ [الزمر:٦٩ ،الفجر:٢٣] فيخرج صوت الكسرة مشوبا بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص، ويصحب (الياء) التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت (الواو) من غير أن ينتهي إلى (الواو) الخالصة، بل لا بد أن يكون الغالب في النطق لفظ الكسر ولفظ (الياء). ونظير ذلك الإمالة: فإنك إذا أملت الفتحة و(الألف) سرى مع الفتحة شوب من

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣١ .

لفظ الكسرة ومع (الألف) شوب من صوت (الياء) من غير انتهاء إلى الكسر الخالص و(الياء) الخالصة. وإذا تقرر هذا: لزم أن هذا النوع من الإشمام يدرك بحاسة السمع ، لأنك تفرق بسمعك بين الكسرة الخالصة في ﴿قِيلَ﴾ والكسرة المشمة، كما تفرق بسمعك بين الفتحة الممالة والفتحة الخالصة. فإذا تقرر هذا: ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام عليه وعلى الإشمام المستعمل في الوقف ليس على حد واحد ولا بمعنى واحد . فإن المستعمل في الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفتين بعد انقطاع الصوت على السكون ، ولا حظَّ فيه للسمع ، وإنما هو لرأي العين كما تقدم ،ولو سمي هذا الإشمام في ﴿قِيلَ﴾ ونحوه (روما) لكان أنسب على رأي البصريين، لأنه مسموع ، وتسميته إشماما على رأي الكوفيين أنسب، وهذا على ما تقدم من كون هذا الإشمام مصاحباً للنطق .

[٢] أما من يرى أنه يكون قبل النطق بالحرف فحينئذ قد يتكلف صاحب هذا القول الإشارة بالشفتين قبل النطق بـــ(القاف) من ﴿قِيلَ﴾ ونحوه ثم ينطق بـــ(القاف) خالصة الكسر، فحينئذ يكون إطلاق اسم الإشمام عليه مساويا لإطلاقه على الإشارة في الوقف، وهذا إنما يمكن تكلفه إذا كان الحرف المشم مبدوءا به، كما إذا بدأت بقوله تعالى ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود:٤٨]، وأما إذا وصلته بما قبله كما فى ﴿وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ﴾ [هود:٤٤]، و﴿وَغِيضَ الْمَاء﴾ [هود:٤٤] فيبعد تصور ذلك ، بل لابد أن تكون تلك الإشارة مصاحبة للصوت ، فيحصل الشوب في اللفظ فيلحق بما تقدم)) [١].

---

(١) الدر النثير والعذب النمير للمالقي ٦٢٥ .

وقال الرضي في شرح الكافية ((وأما الاشمام فهو فصيح، وإن كان قليلا، (١) وحقيقة هذا الاشمام: أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع، (٢) وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسرا خالصا.وهذا خلاف المشهور عند الفريقين، (٣) وقال بعضهم: هوأن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة، وهذا أيضا غير مشهور عندهم، لأن الإشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرف بين الواو والياء))[1].

* * *

من خلال ما سبق يتبين أن الخلاف قديم في الإشمام وأن المقبول عند غالبهم هو أنه خلط بين الضم والكسر، وأن هذا يكون على فاء الكلمة وعينها وهو ما سموه بالشيوع، وهو الذي أثبته غالب السابقين ولم يقبلوا غيره لمخالفة هذا الغير لقواعد العربية – كما سبق من كلام مكي وغيره بل إن الإمام مكيا وصف ضم الفاء مع إبقاء الياء بالشذوذ كما سبق. وهذا الرأي عليه الآن بعض قراء الشام .

****

الرأي الثاني وهو رأي من قال بأن الإشمام هو ضم قليل على فاء الكلمة ثم يكون الكسر على نفس الفاء وهو الأكثر (أي أن جزء الضمة أقل من جزء الكسرة) وهما يقعان على فاء الكلمة ولا دخل للضم بالياء ولذلك جاءت الياء محضة لا إشمام عليها وهو ما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٣١/٤ .

سموه بالإفراز، أي إفراز وتجنيب الضمة عن الكسرة فتنفصل كل واحدة عن الأخرى وهذا الرأي أول من رأيته قد صرح بهذا الرأي وانبرى له وخطأ غيره هو الجعبري ثم تبعه قوم وهذا الرأي عليه الآن قراء مصر ومن تبعهم.

نصوص القائلين بهذا الرأي :

قال الأخفش عند قول الله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة:١١] ((فمنهم من يضم أوله [أي في كلمة ﴿قِيلَ﴾] لأنه في معنى (فُعِلَ) فيريد أن يترك أوله مضموما ليدل على معناه)) [١] .

وقال الجعبري في كتر المعاني ((وهذا النوع الثالث من معاني الإشمام في اصطلاح الناظم يخالف المذكور في الوقف لأنه في الأول [أي في أول الكلمة] ويعم الوصل والوقف، ويسمع وحرفه متحرك. وذاك في الأخير والوقف ولا يسمع وحرفه ساكن ويخالف المذكور في (الصاد) بالإفراز . وفيه عبارات: فعامة النحويين ومتأخري القراء كالناظم والداني على تسميته إشماما (مجازا) أو على رأي الكوفيين، وقال أبو العز (روم) وهو حقيقته، ولذا عبرنا به في (النزهة). وقال أبو العلاء ضم (مجازا). وقال الأهوازي رفع، وقيل إمالة لعدم مطلق التمحيض. وكيفية التلفظ به أن يلفظ على (الفاء) بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعاً، جزء الضمة مقدم أقل يليه جزء الكسرة الأكثر ،ومن

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣١ .

ثم تمحضت (الياء) و(تنظيره) بالإمالة[١] توهم الشيوع. قال الحافظ (ياء) نحو (الواو) إذ هي تابعة لحركة سابقها وليس كذلك لذلك وكأنه توهم الشيوع. وقيل يشار بالضم (معَ) الفاء أو (قبلُ) أو (بعدُ) وكلٌ باطل، إذ (معَ) متعذر للتسفل بالكسر والانطباق بالضم معا، و(قبلُ) لم يسمع ولا قارئ له ،و(بعدُ) يمنع (الياء) وقيل صريح الضم وليس بشئ لأنه إن كان مع (الواو) فلغة [لكن] لم يقرأ بها، أو مع (الياء) فخروج عن كلام العرب وقيل ضم مختلس وهذا إن اقتصر عليه امتنع كـ(همزة) بين بين، وإن ضم إليه جزء مماثل فهو الضم أو مغاير فهو الأول.))[٢].

وقد نقل نفس الكلام النويري في شرح الطيبة[٣].

وكذلك قال البنا الدمياطي في الإتحاف[٤].

وقال الصفاقسي في غيث النفع وهو يتكلم عن كلمة ﴿قِيلَ﴾ ((وكيفية ذلك أن تحرك (القاف) بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة جزء الضمة مقدم يليه جزء الكسرة ومن يقول غير هذا فإمّا أن يكون قد ارتكب المجاز أو قال بما لا تحلّ القراءة به))[٥].

---

(١) لعله يقصد مكيا أي ابن أبي طالب لأنه هو الذي شبه الإشمام بالإمالة وقد سبق كلامه وكذلك قال الداني .

(٢) كتر المعاني للجعبري مخطوط ١٧٥ عند شرح البيت ٤٤٨ .

(٣) شرح الطيبة للنويري ٧/٤

(٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢٤٤.

(٥) غيث النفع في القراءات السبع ٣٠ .

وقال الشيخ إبراهيم المارغني في كتابه النجوم الطوالع بعد أن نقل كلام الجعبري ((ومن قال بخلافه فكلامه إما مؤول أو باطل لا تجوز القراءة بـــه.))[١].

الغرض من الإشمام فى باب قيل:

واضح بل صريح فى كلام سيبويه وغيره أن الغرض من الإشمام فى باب قيل هو بيان أن الحرف الأول المشم ضماً هو فى الأصل مضموم، وأن الفعل على صيغة فُعِل (بضم فكسر) أى أنه مبنى للمجهول. وهذا من حرص العرب على بيان كلامهم .

وقال الرضي في شرح الكافية ((قال المصنف: والغرض من الإشمام: الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف، وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الإشمام: التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحيل الغرض المذكور قبل، فإذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو: عدت يا مريض، وبعت يا عبد، وإن لم تقم، نحو: بعت، وعدت، فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لئلا يلتبس بالمبني للفاعل)) [٢].

---

(١) النجوم الطوالع ١٥٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٣١/٤ .

تتمـة :

علامة الإشمام في المصحف

قال أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف ((فأما قوله في سورة يوسف ﴿مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا﴾ [يوسف:١١] فإنه جاء مرسوما في جميع المصاحف بنون واحدة على لفظ الادغام الصحيح. وأجمع أئمة القراء على الإشارة الى النون الأولى المدغمة في الثانية. واختلف أهل الأداء وعلماء العربية في كيفية تلك الإشارة فقال بعضهم هى الإشارة بالعضو وهو الشفتان إلى ضمة النون التي كانت لها في الأصل قبل الادغام وقال آخرون وهو الأكثر هي الإشارة بالحركة إلى النون لتأكيد دلالة ذلك على أصل الكلمة فالأولون يجعلون النون الأولى مدغمة في النون الثانية إدغاما تاما لأن الإشارة بالشفتين ليست بصوت خارج إلى اللفظ وإنما هي تهيئة العضو للدلالة على كيفية الحركة لا غير. والآخرون يجعلون النون الأولى مخفاة غير مدغمة لأن الإشارة بالحركة هي تضغيف الصوت بها ،وقد قلنا إن ما ضعف الصوت بحركته فالإدغام التام يبطل معه من حيث كان بمنزلة المتحرك. فإن نقط ذلك على مذهب من جعله إدغاما صحيحا جعل على النون السوداء علامة التشديد وجعل قبلها نقطة علامة للإشارة التي هي الإشمام ويجوز أن تجعل تلك النقطة الدالة عليه بعد النون، لأن من علماء العربية من يقول إن العضو يهيأ للإشمام بعد إخلاص السكون للنون الأولى وقبل حصول إدغامها، ومنهم من يقول إنه يهيأ لها بعد الفراغ من الإدغام. وصورة نقط ذلك على الوجهين ﴿تَأْمَـــنَّا﴾، ﴿تَأْمَنَّـــا﴾ وإذا جعلت النقطة قبل النون جعل قبلها بعد الميم علامة السكون جرة،

ليدل بذلك على أن الإشمام بعد خلوص السكون. وإن لم يجعل له علامة فحسن ولايجوز أن تلحق النون المدغمة بالحمرة بعد الميم على مذهب هؤلاء، لأنها تذهب في قولهم بالإدغام رأسا. وإن نقط ذلك على مذهب من جعله إخفاء ففيه وجهان أحدهما أن تلحق نون بالحمرة بين الميم والنون السوداء وهي النون التي هي آخر الفعل المعلة بالإخفاء لأنها كالظاهرة لكون حركتها في زنة المحققة وتجعل أمامها نقطة وتجعل على النون السوداء علامة التشديد. والثاني ألا تلحق النون وتجعل النقطة في موضعها وتشدد النون السوداء فيستدل بالوجهين على الإخفاء الذي حكمه أن يضعف الصوت بحركته ولا ينقط فيمتنع الحرف الأول من الحرفين بذلك من أن ينقلب إلى لفظ الثاني. وصورة نقط ذلك على الوجهين كما ترى ﴿تَأْمَنَّا﴾، ﴿تَأْمَنَّا﴾ والقول بالإخفاء في ذلك أوجه وعليه أكثر العلماء وبالله التوفيق))[1].

أثر الإشمام ودوره

(١) في التعريف للتفريق بين الكوفيين والبصريين ولا مشاحة في الاصطلاح ولكن كلام البصريين أدق لموافقته للغة .

(٢) في الصوت للتفريق المهموس والمجهور وأيضا للتفريق بينه وبين والروم .

(٣) في التجويد للتفريق بين الوقف بالسكون وغيره .

(٤) في القراءات للتفريق بين أنواع القراءات التي يدخلها الإشمام .

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ٨٣ .

الخلاصـــة

(١) أن تعريف الإشمام بالإشارة بالشفة إلى الضمة عند الوقف أو ما شابهه كالإدغام هو تعريف جزئي غير صالح لجميع الأنواع، وأن الأفضل أن يكون هو خلط شيء بشيء ليوافق اللغة وليـــدخل فيه جميع الأصناف التي عند القراء .

(٢) أن الذي يطلق عليه الإشمام فى مثل ﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحـــة:١٤] هو إشمام حقيقي وكذلك باب (قيل).

(٣) أن ما حدث فيه الخلاف في تعريف الإشمـــام بـــين الكـــوفيين والبصريين فإن مذهب البصريين فيه أدق. لأن الإشمام إمـــا أن يكون إشارة فقط أو خلط صوت بصوت. وأن تعريف الكوفيين للإشمام يمكن أن يصدق على تطبيق المصريين للإشمـــام في مثـــل كلمة ﴿قِيلَ﴾ إذ هو اختلاس لحركة الضمة على القاف .

(٤) أن تعريف هذا النوع في مثل ﴿قِيلَ﴾ بالإشمام أولى لأنه يشـــمل الحرف المشم مع ما يليه من حرف المد بخلاف الروم فإنه يكون على الحرف المراد فقط .

(٥) أن التطبيق الذي عليه أهل الشام في الإشمام أي الذي يشم فيـــه الحرف الأول مع حرف المد الذي يليه هو الأولى لموافقته لكلام السابقين ولسلامته من اعتراض أهل اللغة .